

بعد الانتهاء من مرحلة الإغاثة.. الحكومة تعتمد خطة طموحة لمواجهة تداعيات الزلزال

عرنوس: الهدف الأسمى تخفيف وإزالة الضرر عن السوريين

رئيس مجلس الوزراء يدعو مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والدولي إلى التعاون من أجل إعادة الحياة إلى المناطق المنكوبة

مراجعة كود الزلازل ورخص البناء وأي خلل في عملية البناء تم الوصول له من خلال الكشف

٥٩ ألف بناء تحتاج إلى تدعيم وتم الكشف عن آلاف الشقق السكنية



الوطن

كشف رئيس مجلس الوزراء حسن عرنوس عن تشكيل لجنة خاسية من نقابة المهندسين ووزارات الأشغال والإدارة المحلية وأساتذة الجامعات والمقاولين لتحديد الأسباب المباشرة التي أدت إلى تضرر عدد من الأبنية الحديثة جراء الزلزال، متوعداً بحاسبة المسؤولين والمتورطين بسوء التنفيذ في حال ثبوت أي تقصير.

تكفل بالتضامن

وتابع عرنوس بالقول: أن المادة ٢٤ من الدستور السوري تنص على أن الدولة تكفل بالتضامن مع المجتمع الأعباء الناجمة من الكوارث الطبيعية كانت حاضرة خلال بناء توجيهات الخطة الوطنية وبالتالى فإن مسؤولية التعامل مع تداعيات الكارثة هي مسؤولية المجتمع بأسلمه من الحكومة والقطاع الأهلي والخاص والجمعيات والمنظمات الدولية والأفراد، علماً أن توجيهات الخطة الوطنية شاملة وتأخذ بالاعتبار مختلف أوجه الضرر على المواطن كفرد من جهة وعلى المجتمع من جهة أخرى وتضع أهدافاً متكاملة وعملية.

وخلال عرضه، تطرق عرنوس لتأمين الخدمات الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً من أيتام وذوي احتياجات خاصة وجرى وقال: نخطط لتأمين المأوى لهم جميعاً، مشيراً إلى أن أنواع الضرر الكبيرة والواسعة التي خلفتها الكارثة على الإنسان والمجتمع تطلبت من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهاتها وسياساتها في دعم المتضررين، وتبني عليها خططها لدعم المتضررين ومساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

من هنا حتّم ذلك تكوين مفاهيم وسياسات عامة تنطلق منها الحكومة لوضع الخطط والبرامج التي ستعامل بها جميعاً بالتنسيق الكامل مع مكونات المجتمع من مجتمع أهلي وجمعيات وهيئات ومنظمات واتحادات لما يصب في المصلحة العامة بشكل كامل. وخلال مؤتمر صحفي عرض عرنوس التوجهات الأساسية والخطة الوطنية للتعامل مع آثار الزلزال والتي أقرتها الحكومة لتوحيد جهود جميع مؤسسات الدولة والمنظمات وفعاليات المجتمع الأهلي والدول التي تقدم المساعدات والجمعيات وتنسيقها بشكل منهجي يؤمن إعادة تأهيل المناطق المنكوبة وإعادة النشاط الاقتصادي إليها وتأمين البنى التحتية والخدمات بالتوازي مع تأمين المسكن للمتضررين وتدعيم المباني المتضررة وتقديم المساعدات في مراكز الإيواء، ومساعدة المناطق المنكوبة على استعادة حياتها الطبيعية وتحسين الواقع العمراني.

منذ اللحظات الأولى

وقال عرنوس: تم التعامل مع آثار الزلزال منذ اللحظات الأولى لوقوعه في الساعات من صباح الماضي، حيث ترأس الرئيس بشار الأسد اجتماعاً طارئاً لمجلس الوزراء لبحث تداعيات الزلزال ثم حاله وضع خطة تحرك طارئة على المستوى الوطني تقودها غرفة عمليات مركزية تعمل على مدار الساعة، إضافة إلى فرق ميدانية على الأرض لإنقاذ الأحياء من تحت الأنقاض وإخراج الجثامين وتأمين المأوى والخدمات الأساسية والمستلزمات اللازمة لعمليات الإنقاذ والإسعاف.

وكشف عرنوس أن أكثر من ٥٩ ألف بناء يحتاج إلى تدعيم، علماً أنه تم الكشف عن آلاف الشقق السكنية، منوهاً بأن القروض المخصصة للمتضررين بالزلزال والمعقبة من الفوائد يمكن لـ ٤٥٠٠ أسرة حتى اللحظة الاستفادة منها، والمباشرة بالحصول عليها، مضيفاً: إن القروض ليست الوسيلة الوحيدة للتعامل مع تداعيات الزلزال فالدولة بكل مكوناتها ستقدم كل ما تستطيع في هذا المجال. وأشار إلى أنه سيمر مرسوم يخص منشآت الترميم الصغير يتيح لها التعامل مع آثار الزلزال بشكل أكثر راحة وسيعفي صناديق التمويل الأصغر من العديد من الالتزامات ويجعلها أكثر مرونة. وحسب عرنوس فإن مبادئ وتوجهات

٢٠٢٥ خالٍ من جميع آثار الزلزال في حال تأمنت جميع الموارد

٤٥٠٠ أسرة حتى اللحظة بإمكانها الحصول على القروض المخصصة

المباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية

حتى آب تعويض الفاقدة التعليمي وإعادة تفعيل المنشآت الاقتصادية حتى

نهاية ٢٠٢٤ ولن يبقى أي طفل دون رعاية حتى نيسان من العام القادم

ضمان حقوق المتضررين ممن فقدوا وثائقهم والانتهاء من جميع الإجراءات حتى تشرين الأول القادم

حلاق، ووزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف، ووزير الإدارة المحلية والبيئة حسن مخلوف، ووزير الصحة حسن الغياش، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد، والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر.

وحضر المؤتمر عدد كبير من الصحفيين وصل إلى نحو ١٠٠ صحفي ممثلين عن المؤسسات الإعلامية العامة والخاصة المقروءة والمرئية والمسموعة إضافة لممثلين لوسائل إعلامية خارجية.

ورشة متخصصة وكان قد سبق المؤتمر الصحفي ورشة متخصصة لوزارة الإعلام حول وثيقة التوجهات الأساسية لبناء سياسة الحكومة بالتعاون مع تداعيات الزلزال بكل مراحل الاستجابة للكارثة.

وتم خلال الورشة استعراض المنهجية التي تم بناء الخطة الحكومية وفقها، والتخويز بإنشاء أسس منهجية قبل وضع الخطة بإشراف مؤسسة رئاسة الجمهورية وبمشاركة فنيين من مختصين من الحكومة والجهات المعنية بإعداد الأرقام والبيانات اللازمة، وجاءت الخطة لتتوافق التوجهات العامة التي وضعت، وكان من الواضح تماماً أنه سوف يكون هناك نوع من الرقابة على أداء وتنفيذ الخطة الحكومية. وتطرقت الورشة إلى التعريفات التي تم اعتمادها للكارثة والمتضرر، وأنواع الضرر من مأوى ومسور رزق ونفسي واجتماعي.

وأكدت أن آلية التعامل مع الكوارث الطبيعية وفقاً لما نص عليه الدستور، وولفت إلى أن البيانات يتم حصرها بشكل يومي، وهي متغيرة بشكل آني، وكشفت عن وجود ٥٧ طفلاً في كل المحافظات السورية ممن فقدوا الوالدين. وأشارت إلى أنه في حلب أتمت معلوماتها كاملة من المتضررين في مراكز الإيواء.

ولفت عرنوس إلى أن الدولة كانت تقطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

ولفت عرنوس إلى أن الدولة كانت تقطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

وتابع: بدأت وزارة الأشغال العامة

والإسكان مراجعة كود الزلازل ورخص البناء وأي خلل في عملية البناء تم قطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

وتابع: بدأت وزارة الأشغال العامة

والإسكان مراجعة كود الزلازل ورخص البناء وأي خلل في عملية البناء تم قطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

وتابع: بدأت وزارة الأشغال العامة

والإسكان مراجعة كود الزلازل ورخص البناء وأي خلل في عملية البناء تم قطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

وتابع: بدأت وزارة الأشغال العامة

والإسكان مراجعة كود الزلازل ورخص البناء وأي خلل في عملية البناء تم قطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

وتابع: بدأت وزارة الأشغال العامة

والإسكان مراجعة كود الزلازل ورخص البناء وأي خلل في عملية البناء تم قطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

وتابع: بدأت وزارة الأشغال العامة

والإسكان مراجعة كود الزلازل ورخص البناء وأي خلل في عملية البناء تم قطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

وتابع: بدأت وزارة الأشغال العامة

والإسكان مراجعة كود الزلازل ورخص البناء وأي خلل في عملية البناء تم قطع الحكومة أشواطاً كبيرة في التعامل مع تداعياته، سواء كان بتأمين مراكز إيواء للمتضررين أم إحصاء البيانات وتشكيل اللجان وحصر الأضرار وإرسال المساعدات لجميع الأسر المتضررة، واليوم انتقلت الحكومة إلى مرحلة أخرى تتضمن تأمين سكن أكثر استدامة لإقامة المتضررين من الزلزال

وقال: تم استئجار العديد من المنازل والمباشرة ببناء ١٦ مبنى في حلب، ومثلها في اللاذقية كخطوة أولى ومرحلة في التعامل الدائم والطويل مع هذه الكارثة التي أسفرت عن فقدان آلاف الأسر لمنازلها، وخسارة مصادر عيشها، وعن أطفال فقدوا ذويهم وأشخاص أصيبوا بإصابات بليغة سببت لهم عجزاً جسدياً، وتطلب الضرر الكبير والواسع الذي خلفه الزلزال على الإنسان والمجتمع من الحكومة العمل بشكل دقيق لتضع توجيهات وسياسات لدعم المتضررين، وتبني عليها خططها لمساعدتهم على الانتقال إلى مرحلة التعافي.

وأضاف: هناك خطة بالنسبة للمساعدات العينية لمراكز الإيواء المفتوحة بها حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد تصنيهاً وجردها كمواد غذائية وأدوية، أما المبالغ فحتى الآن ليست على المستوى المطلوب، وما علمنا به فقط هو ما قدمته الجزائر قيمته ١٥ مليون دولار وفيما يخص تعويض الفاقدة التعليمي بين أن وزارة التربية بدأت بالتعاون معه، ومن المخطط الانتهاء منه حتى آب ٢٠٢٣. وعودة كل المدارس إلى مهامها التعليمية العام القادم.

وتابع: بدأت وزارة الأشغال العامة